

Distr.: General
16 October 2003
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٨٤٥، التي عقدت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن بسبب الأعمال الإرهابية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي قدمها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب بشأن عمل اللجنة.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل تهديدا من أخطر التهديدات التي تواجه السلام والأمن، وأن أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي ولا يمكن التماس أعذار له، بغض النظر عن دوافعه ومتى ارتُكب وأيا كان مرتكبه.

"ويشير مجلس الأمن إلى البيان الصادر عن رئيسه في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/3) الذي سجل فيه عزمه على مراجعة هيكل لجنة مكافحة الإرهاب وأنشطتها في موعد أقصاه ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويؤكد المجلس استمرار الترتيبات الحالية لمكتب اللجنة لفترة ستة أشهر أخرى. ويدعو المجلس لجنة مكافحة الإرهاب إلى المضي قدما في تنفيذ جدول أعمالها على النحو المبين في برنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما التاسعة (S/2003/995)، مع تركيزها على وضع تدابير عملية مصممة لزيادة الوسائل المتاحة للدول لمكافحة الإرهاب، ومساعدة الدول على تحديد المشاكل التي تواجهها في تنفيذ القرار ١٣٧٣، والسعي إلى إيجاد حلول لتلك المشاكل، والعمل على زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وتعميق حوارها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية النشطة في المجالات التي يشملها القرار. ويدعو مجلس الأمن هذه المنظمات إلى مواصلة السعي لإيجاد السبل الكفيلة

بتحسين عملها المشترك لمكافحة الإرهاب والعمل مع الدول المانحة، حسب الاقتضاء، لوضع البرامج المناسبة.

”ويلاحظ المجلس أن ٤٨ دولة من الدول الأعضاء لا تزال متأخرة في تقديم تقاريرها التي دعا القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى تقديمها. ويدعو المجلس هذه الدول إلى أن تعجل بتقديم تقاريرها، حفاظا على عالمية الاستجابة التي يتطلبها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وسيبعث رئيس لجنة مكافحة الإرهاب إلى مجلس الأمن بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بقائمة الدول التي تكون متأخرة في تقديم تقاريرها حتى ذلك التاريخ.

”ويدعو مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب إلى مواصلة تقديم تقارير عن أنشطتها على فترات منتظمة ويعرب عن نيته في مراجعة هيكل اللجنة وأنشطتها في موعد أ قصاه ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.“